### في إطار الجولة الترويجية لفئة «أفضل 10 منشآت خليجية»

# غرفة الشارقة تعرف الشركات العمانية بجائزة «التميز الاقتصادي»

نظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة ندوة تعريفية عن "جائزة الشارقة للتميز الإقتصادي" لشركات القطاع الخاص في سلطنة عُمان الشقيقة، في ثالث محطة لها ضمن جولة ترويجية لفئة "افضل عشر منشآت خليجية" تشمل اربعة دول من مجلس التعاون الخليجي.

وحثت غرفة الشارقة خلال الندوة التي استضافتها غرفة تجارة وصناعة عُمان في مقرها مؤخراً، كبرى المنشآت الخاصة في سلطنة عمان إلى المشاركة في دورة الجائزة لعام 2017 ضمن فئة "أفضل عشر منشآت خليجية" التي استحدثتها الجائزة مطلع العام الجاري.

وشارك في الندوة التي قدّم خلالها وفد الغرفة شرحاً تفصيلياً عن جائزة "التميز الاقتصادي" المنبثقة عن برنامج (شبكة الشارقة س)، عدد من المسؤولين التنفيذيين لكبرى الشركات التي تمثل قطاعات اقتصادية مختلفة في سلطنة عُمان من فئة المنشآت الكبيرة، وحضر الندوة من غرفة تجارة وصناعة عمان كل من بدر بن سيف العوفي مساعد المدير العام للشؤون الإدارية والمالية، ومحمد بن خميس الحسيني مدير دائرة البحوث والدراسات الاقتصادية، وطلال بن حسين القاسمي نائب مدير دائرة العلاقات العامة في غرفة تجارة وصناعة عمان، إلى جانب كل من عبدالعزيز شطاف مساعد المدير العام لقطاع خدمات الأعضاء في غرفة الشارقة، وندى الهاجري منسق عام "الجائزة"، بالإضافة حشد كبير من الشركات العاملة في سلطنة عمان وممثلي وسائل الإعلام العُمانية والخليجية.

جانب من الندوة التعريفية

وأكد سعادة عبد الله سلطان العويس رئيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، أن التعاون والتنسيق الدائم بين غرفتي الشارقة وعُمان هو امتداد طبيعي للعلاقات التاريخية التي تمتد جذورها لعقود طويلة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، والتي ساعد في نموها وتطورها الثوابت والرؤى المشتركة التي تجمع بين البلدين وخاصة في ظل الدعم الكبير الذي تحظى به هذه العلاقات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، ومن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظهما الله.

وأشاد العويس بمتانة العلاقات على كافة المستويات بين الإمارات وعمان والتي تتبع خصوصيتها من وشائج القربى والعلاقات الأخوية المتميزة بين القيادتين، علاوة على ما يجمع بين البلدين من روابط مشتركة سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي أو في الإطارين العربي والإسلامي، مشيراً إلى أن غرفة الشارقة تسعى بناء على توجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، إلى تفعيل دور القطاع الخاص في مسيرة التكامل الاقتصادي ليس على مستوى إمارة الشارقة فحسب بل على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وأعرب العويس عن حرص غرفة الشارقة على المساهمة في تقوية أواصر العلاقة الاقتصادية بين الشارقة وعُمان وتعزيزها وتطويرها بشكل مستدام، من خلال التوثيق المستمر لعلاقات التعاون بين غرفتي الشارقة وعُمان وإطلاق المبادرات الرامية للارتقاء بأداء منشآت القطاع الخاص في الإمارة والسلطنة، بما يخدم المصالح المشتركة ويُسهم في تعميق العلاقات الأخوية بين الجانبين.

ودعى العويس مجتمع الأعمال في سلطنة عمان الشقيقة إلى الاستثمار في الإبداع والابتكار، لتحقيق إدارة الجودة الشاملة على المستوى المؤسسي، بما ينعكس إيجاباً على المصلحة العامة ككل ويسهم في الوصول إلى الريادة وتحقيق التنافسية العالمية لافتاً إلى ان جوائز التميّز الإقتصادي تمثل في مضمونها المبتكر وفئاتها المتعددة وأهدافها القيّمة نموذجاً فريداً وناجحاً بارتكازها على المنهجية العلمية المعتمدة على نموذج إدارة الجودة الأوروبي وبما يتوافق مع المعايير المناسبة لواقعنا الخليجي.

# «الكويت الوطني» يطلق الدورة الأخيرة من برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس

جانب من برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس

أطلق بنك الكويت الوطني الدورة التدريبية الرابعة والأخيرة من برنامج التدريب الصيفي لطلبة المدارس والكليات لعام 2017، و المخصص للطلاب والطالبات الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و21 عاما، وذلك بعد أن تم إنجاز ثلاث دورات تدريبية من برنامج هذا العام والتي شهدت اقبالا لافتا من الشباب والشابات.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني يعقوب الباقر إن البنك الوطني ملتزم بتوفير برامج تدريبية على غرار التدريب الصيفي انطلاقا من مسؤوليته الاجتماعية وخاصة تجاه شريحة الشباب، وقد تم تحضير هذه الدورات لتتناسب مع تطلعاتهم واحتياجاتهم في سوق العمل، وتتيح للمشاركين الاطلاع عن كثب على عمل الإدارات والفروع من خلال الجولات الميدانية المختلفة للبنك.

واضاف الباقر أن هذه الدورة هي الأخيرة ضمن أربع دورات تم إعدادها لهذا الصيف وتخصيصها لطلاب وطالبات المدارس من عملاء حساب الشباب وتهدف إلى تعريف المشاركين عن كثب على طبيعة عمل الإدارات والفروع وآليات وأساليب العمل المصرفي من خلال الجولات الميدانية المختلفة في البنك.

وتتوزع حلقات التدريب النظري والميداني لـلدورات بواقع خمس ساعات يوميا ولمدة أسبوعين وتركز على تعريف المشاركين بجملة من المعارف النظرية مثل أساليب عمل الفريق، وطرق التفكير الإبداعي، وسبل التعبير الذاتي الأمثل، وأساليب التعامل مع العملاء إضافة إلى مفهوم جودة الخدمة.

ويأتي تنظيم برنامج التدريب الصيفي لعام 2017 في إطار التزام بنك الكويت الوطني بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية وتتويجا للنجاح اللافت الذي حققه هذا البرنامج خلال الأعوام الماضية بهدف تعميم الفائدة واستيعاب المزيد من الطلبة والطالبات الراغبين في الالتحاق ببرنامج الوطني للتدريب الصيفي والاستفادة من الخبرة المهنية التي تقدمها دوراته.

### مع مجموعة من فريق مبادريه ضمن برنامج «أنتم فخرنا»

# «بيتك» يوقع أكبر اتفاقية لدعم الشباب

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن توقيع أكبر اتفاقية شراكة استراتيجية لدعم الشباب مع مجموعة من فريق مبادريه، ضمن برنامج «أنتم فخرنا» الذي أطلقه البنك كمظلة لتكريم أصحاب الانجازات.

الجدير بالذكر، ان فريق مبادري «بيتك» يضم أسماء عديدة ساهمت برفع اسم الكويت عالياً بمختلف المجالات. وكل من يحقق انجازات عالية ينضم الى برنامج «أنتم فخرنا» ليكون من مبادري «بيتك».

والمبادرون هم: البطل الكويتي العالمي متسابق الدراجات النارية مشاري بو شبيبه، والبطل الكويتي العالمي للدراجات المائية محمد بو ربيع، والبطل الكويتي العالمي للدراجات المائية يوسف العبد الرزاق، والبطل الكويتي العالمي في رياضة القفز بالمظلات، المظلي محمد الرقاعي.

وعلى هامش حفل الأعلان عن الشراكة الذي اقيم بقاعة احتفالات فرع الفيحاء، قال المدير التنفيذي للعلاقات العامة والإعلام للمجموعة يوسف عبدالله الرويح، «ان هؤلاء الابطال، من فريق مبادري «بيتك» ساهموا برفع اسم الكويت عالياً في المحافل الدولية من خلال تحقيق مسيرة مليئة بالانجازات، وكان لزاما علينا تقديرهم لاننا نعتبرهم شركاءنا بالنجاح».

وأضاف الرويح، ان هذه الخطوة تمثل تقديرا لعطاءاتهم التي لم تبخل على تمثيل اسم الكويت والعالم العربي في بطولات عالمية مختلفة، مشيرا الى ان توقيع الشراكة معهم يرمي الى تحفيزهم وتأكيد الوقوف الى جانبهم في بطولاتهم المستقبلية لتحقيق المزيد من الالقاب والبطولات التي تشكل مصدر فخر للجميع.

ونوه بأن دعم «بيتك» لمبادريه كان مثمرا، ما يزيد الفخر بهم، لافتا الى ان البنك لا يدخر جهدا في تكريم المتميزين والمتفوقين في جميع المجالات سواء الرياضية او التعليمية او الصحية او في مجال الاختراعات وغيرها من المجالات التي تهم المجتمع وتساهم في تنميته، حيث لم يقتصر تكريم «بيتك» لمبادريه فقط، بل يتمتع بسجل حافل بالاسماء الوطنية التي قدم لها الدعم والتكريم تقديرا للانجازات المختلفة.

### بعد إعلان «المركزي» المصري أن معدله ارتفع إلى 35.26 % في يوليو الماضي

# لماذا لم تنجح إجراءات مصر باحتواء التضخم؟

«العربية»: شن خبراء ومحللون اقتصاديون هجوما عنيفا على الحكومة المصرية، بسبب الإجراءات العديدة التي تعلنها في سبيل احتواء معدلات التضخم التي ترتفع بشكل مستمر، ولكن دون جدوى حتى الآن.

وأعلن البنك المركزي المصري قبل أيام، أن معدل التضخم الأساسي السنوي ارتفع إلى 35.26% في شهر يوليو الماضي، مقابل نحو 31.95% في يونيو الماضي.

وأشار إلى أن معدل التضخم الأساسي الشهري بلغ 2.76% في يوليو الماضي، مقابل 1.8% في يونيو السابق.

وسبق البنك المركزي المصري ما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، بأن معدل التضخم السنوي العام ارتفع في شهر يوليو الماضي ليسجل نحو 34.2% على أساس سنوي.

وأعلن البنك المركزي المصري في بداية تعويم الماضي تحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصري مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع سعر صرف العملة الأميركية بنسب قياسية تجاوزت في بعض الأوقات ما نسبته 120%.

وقال أستاذ المحاسبة والموازنة علي عباس، إن استمرار ارتفاع معدلات التضخم رغم الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة المصرية ممثلة في البنك المركزي المصري أو الوزارات الأخرى المعنية بالسياسات المالية والاقتصادية، تؤكد أن الحكومة لم تتطرق إلى الأسباب الحقيقية التي انتهت إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات ونسب قياسية.

وأشار إلى أن البنك المركزي المصري اعتمد في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم على تحريك أسعار الفائدة، ورغم قيامه بذلك أكثر من مرة لكن حتى الآن يواصل التضخم ارتفاعه بنسب كبيرة، ما يؤكد أن الحل الأمثل في علاج أزمات التضخم وليس في رفع أسعار الفائدة.

وقال إن الحل الأمثل في علاج أزمة ارتفاعات الأسعار واستمرار تفاقم معدلات التضخم يتمثل في الإنتاج، سواء في الإنتاج الزراعي أو الصناعي، مع أهمية العمل على عودة تعافي قطاع السياحة وبشكل عاجل وسريع.

ولفت إلى أنه رغم وجود سيولة ضخمة سواء في السوق المصرية غير الرسمي أو السوق الرسمي ولدى البنوك، لكن هذه المبالغ انخفضت قوتها الشرائية بنسبة كبيرة مع الارتفاعات القياسية في سعر صرف الدولار، كما أن رفع أسعار الفائدة إلى هذه المستويات من شأنه الإضرار بقطاع الاستثمار.

وتساءل: لماذا يغامر المستثمر ويقترض من البنوك للتوسع في استثمارات بها نسبة من المخاطرة وفي نفس الوقت يتاح له استثمار عائد ومضمون في الشهادات البنكية مرتفعة العائد التي تطرحها البنوك؟

من جهته، قال خبير الإدارة والاستثمار عماد كمال، إن عدم استقرار معدلات التضخم رغم الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري أو وزارة المالية، يؤكد أن الحكومة لم تضع يدها على الأسباب الحقيقية للأزمة حتى الآن، وطالما لم تتوصل إلى أسباب هذه الأزمة فإن كل ما تطرحه من حلول لن يفيد ولن يضيف أي جديد وسوف تستمر معدلات التضخم في الارتفاع.

وأوضح في حديثه أن التجربة أثبتت قراءة أسعار الفائدة من أزمة التضخم، حيث رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة أكثر من مرة ورغم ذلك يواصل التضخم الارتفاع إلى مستويات غير مسبوقة، مطالباً وزارة المالية والبنك المركزي المصري بضرورة البحث عن الأسباب الحقيقية لارتفاع التضخم وبالتالي وضع حلول مناسبة ومنطقية وقابلة للتطبيق.

رغم الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة المصرية إلا أنها لم تنجح بعد باحتواء التضخم

### تملك 200 مليون قدم مربع من الأراضي «LAND BANK» في المنطقة

# «جي إف إتش المالية» تستكمل الاستحواذ على محافظ استثمارية في البنية التحتية بقيمة 1.2 مليار دولار

أعلنت أمس مجموعة جي إف إتش المالية، عن استكمال الإستحواذ على محافظ استثمارية للبنى التحتية تقدر بـ 1.2 مليار دولار أمريكي في أفريقيا والشرق الأوسط.

يأتي هذا الاستحواذ في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تنتهجها المجموعة والتي تم إقرارها خلال اجتماع الجمعية العمومية الغير عادية للمساهمين، الذي عقد في شهر مارس 2017. وعقب الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة. تم تمويل الاستحواذ من خلال زيادة رأس المال بقيمة 315 مليون دولار أمريكي، ما أدى إلى زيادة رأس المال الصادر والمدفوع لمجموعة جي إف إتش إلى 975 مليون دولار أمريكي. يذكر أن المحافظ الاستثمارية التي تم الاستحواذ عليها سوف تجعل مجموعة جي إف إتش من أبرز البنوك المالكة للأراضي(Land Bank) ، وبمساحات تفوق 200 مليون قدم مربع في كل من أفريقيا، دول الخليج العربي والهند.

وتعليقا على هذا الاستحواذ، صرح السيد هشام الريس، الرئيس التنفيذي لمجموعة جي إف إتش المالية بقوله:«نحن سعداء باستكمال هذا الاستحواذ الذي يعد الأهم في تاريخ جي إف إتش وأحد أبرز مراحل استراتيجيتنا الجديدة، حيث أن هذا الاستحواذ سوف يضيف أحد الخطوط الرئيسية الاخرى لأنشطة أعمال مجموعة جي إف إتش (استثمارات البنية التحتية) التي تأتي بالإضافة إلى أنشطة الصيرفة الاستثمارية، الصيرفة التجارية والأنشطة العقارية. لقد استطعنا تأمين هذه المعاملة المتميزة لمساهمي مجموعة جي إف إتش بقيمة رائعة. وقد أبدى عدد من المطورين على المستويين الدولي والاقليمي رغبتهم في مشاركة جي إف إتش في هذه المحافظ، لذا، فإننا نتوقع تحقيق عائد جيد لمساهمينا على المدى المتوسط والطويل من خلال هذا الإستحواذ».

# بنك الاتحاد الوطني الإماراتي يفتتح فرعاً في شنغهاي

قال بنك الاتحاد الوطني الذي تمتلك حكومة أبوظبي 50 بالمئة منه أمس إنه بدأ عمليات في فرعه في شنغهاي ليصبح بذلك أول بنك إماراتي يفتح فرعا في الصين.

وسيوفر الفرع الجديد في شنغهاي خدمات مصرفية للشركات الإماراتية ويلبي طلبات التمويل التجاري للشركات الصينية والشرق أوسطية.

ويقول البنك إنه يسعى للاستفادة من فرص تتيحها مبادرة «حزام واحد طريق واحد» الصينية التي تهدف إلى بناء «طريق حرير» جديد يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا من خلال استثمار مليارات الدولارات في مشاريع بنية تحتية تشمل سككا حديدية وموانئ وشبكات كهرباء.

وافتتح بنك الاتحاد الوطني مكتب تمثيل في الصين عام 2008 وكان أول بنك إماراتي يفتح مثل هذا المكتب.

# «المركزي» اليمني يقرر تحرير سعر صرف الريال وسط أزمة اقتصادية

أقر البنك المركزي اليمني تحرير سعر عملته المحلية «الريال» بحيث يتحدد سعر صرفها أمام العملات الأجنبية وفقا لآليات العرض والطلب.

يأتي ذلك وسط أزمة اقتصادية تعيشها البلاد منذ اندلاع الحرب في البلاد قبل قرابة 3 أعوام، ما أثر سلبا على كافة مناحي الحياة بما فيها المالية والاقتصادية.

وأكد البنك المركزي في وثيقة مؤرخة بتاريخ الإثنين اطلعت عليها الأناضول، أن «سياسة إدارة سعر الصرف قائم رسميا على أساس التعويم وليس ترتيبات التثبيت».

والغى البنك اعتبارا من اليوم التعامل بسعر صرف الدولار الأمريكي المثبت على أساس 250 ريالا مقابل الدولار الواحد.

وكان سعر صرف الريال اليمني ثابتا في البنوك الحكومية عند 250 ريالا للدولار الواحد، على الرغم من ارتفاعه في السوق السوداء إلى أكثر من 370 ريالا مقابل الدولار الواحد.

وزاد البنك في الوثيقة: «على البنوك التجارية والإسلامية أن تتعامل في الجمهورية اليمنية بسعر الصرف السائد في السوق السوداء للدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى».

وتشهد السوق اليمنية أزمة كبيرة في توافر العملة الأجنبية منذ نحو عام، وخلال الأيام الأخيرة بدأ سعر الدولار الواحد يصل إلى 372 ريالا أمام العملة المحلية.

البنك المركزي اليمني